السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

جمهورية مصر العربية

جامعة بني سويف

قسم علوم المعلومات بكلية الآداب

المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات بعنوان:

اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات

KNOWLEDGE ECONOMY

تحليل واقع تبني اقتصاد المعرفة في الدول العربية

دراسة حالة دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب، مصر)

من إعداد :

د.قاسمي كمال و د.سعود وسيلة

دولة الجزائر

مقدمة :

عرفت العوامل التي يقوم عليها الاقتصاد تطورا ملحوظا نتيجة لاختلاف نمط المعاملات، حيث انتقل من الاقتصاد المادي الصناعي القائم على المنتجات المادية إلى اقتصاد من نوع أخر، تعد فيه المعلومة ومن ثم المعرفة، عاملا أساسيا ومنتجا ومصدرا لتحقيق الثروة والدخل، سواء على مستوى المؤسسات أو حتى على مستوى الدول ككل. وهذا التغير نتج عن الثورة الهائلة والسريعة في مجال التكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي أثرت مباشرة على طبيعة ونمط الاقتصاد القائم والمعاملات اليومية، فيما أضحى يعرف باقتصاد المعرفة.

وقد فرض هذا التغيير نفسه على العديد من دول العالم، وخصوصا المتقدمة منها، والتي أصبحت فيها المعلومة والمعرفة منتجا في حد ذاته ذو قيمة سوقية عالية يتم تداولها بيعا وشراء وتحويلا، ثم تطور الأمر لتصبح المعرفة متجذرة في كافة جوانب الحياة، ومظاهر الاعتماد على اقتصاد المعرفة في ظل تواجد مجتمع معرفة، أصبحت تتجلى في كامل التعاملات والميادين. في حين أن الدول العربية تظهر تفاوتا في درجة تبني واعتماد اقتصاد المعرفة، بالرغم من التقارب الفكري والجغرافي وحتى أحيانا الاقتصادي لها، مثلما هو الحال في دول شمال إفريقيا، كالجزائر، تونس، المغرب، ومصر.

"ما واقع اعتماد الاقتصاد القائم على المعرفة في دول شمال إفريقيا؟"

للإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم البحث إلى:

أولا: مفاهيم عامة حول اقتصاد المعرفة.

ثانيا: واقع اقتصاد المعرفة في دول شمال إفريقيا وفقا لمؤشر المعرفة العربي لسنة ٢٠١٦

تظهر أهمية البحث من خلال تزايد أهمية المورد البشري، وما يملكه من معارف علمية أضحت منتوجا بحد ذاته، له قيمة ويضيف قيمة، خصوصا في ظل التطور المتسارع في التكنولوجيات الحديثة، وتأثير ذلك على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

يهدف البحث إلى التعرف على وضعية الدول العربية، ودول شمال إفريقيا على وجه الخصوص، فيما يخص تبني نظم وركائز اقتصاد المعرفة، ودرجة الاهتمام التي توليه هذه الدول للانتقال الناجح نحو هذا الاقتصاد.

اقتصر البحث على تحليل معطيات أحدث إصدار لتقرير المعرفة في العالم العربي الصادر سنة ٢٠١٦، وقد تناولت الدراسة دول شمال إفريقيا، ما عدا ليبيا بسبب الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة التي تمر بها، والتي تؤثر حتما على محددات المؤشر.

اقتصاد المعرفة

Knowledge Economy

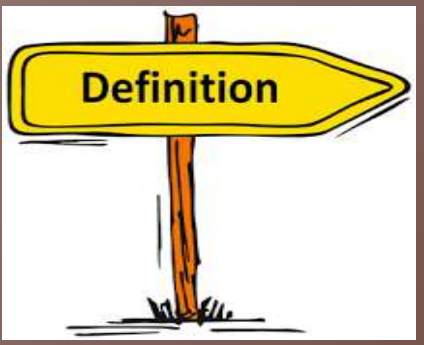

اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، وتوظيفها، وابتكارها وإنتاجها، بهدف تحسين نوعية الحياة، من خلال الاستفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال معرفي ثمين

characteristics

- ✓ الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والعملية وبالذات عالية المستوى في عمل الاقتصاد وفي أداء نشاطاته وفي توسعه ونموه.
- ✓ الموارد البشرية وتكوين رأس المال الفكري هي القاعدة الأساسية لتكوين الثروة المتجددة.
- ✓ يقوم اقتصاد المعرفة على كيفية إنتاج ونشر وتخزين المعرفة بالاستخدام الكثيف والأمثل لتقنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ✓ تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بفعالية، مما يؤدي لا محالة إلى تغيير الوظائف القديمة واستحداثها بوظائف جديدة مناسبة.

Requirements

- ضرورة وجود جهاز تنظيمي قادر على خلق بيئة تنافسية للشركات العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تأسيس هيئات خاصة بتنمية وتفعيل قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير بيئة الأعمال.
- توفير بيئة مواتية للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تطوير مناطق تكنولوجية مؤهلة لجذب الشركات المحلية والأجنبية، ومنحها الحوافز الضريبية والاستثمارية.
- ضرورة اهتمام الحكومات بتهيئة بيئة تشريعية مواتية لتطوير القطاعات النشطة في مضامين اقتصاد المعرفة.

- وجود إستراتيجية واضحة ومدروسة مسبقا للبحث العلمي تحدد مجالاته وأهدافه وأولويات المجتمع وإمكاناته.
- وجود المؤسسات الفاعلة التي تتولى مهمة البحث العلمي والتطوير، ودعمها بالإمكانات المادية والكوادر البشرية.
- توفر الأطر التي تنظم نشاطات البحث العلمي والتطوير بالشكل الذي يتيح دعمه وتشجيعه.
- توفر البيئة التي تضمن الوعي بأهمية البحث والتطوير.
- تيسير الاطلاع على المعلومات، ونشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، من خلال توفير البنية التحتية والأجهزة التي تتيح ذلك.

- تحديد معدلات النمو في مستويات التعليم المختلفة.
- ضرورة منح الأولوية للتطوير النوعي لا الكمي للتعليم.
- التركيز على الجوانب ذات الطابع العملي والتطبيقي، والتركيز على التدريب.
- استغلال التقنيات الحديثة في مجال التعليم.

- تعد العامل الأهم في تحديد مدى قدرة أي بلد على التحول والاندماج في اقتصاد المعرفة، حيث تشكل أعداد مشتركي الانترنت والهواتف الثابتة والنقالة وعدد الحواسيب الشخصية المؤشرات الأساسية لهذه البنية التحتية. وفي إطار اقتصاد المعرفة، يزداد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كصناعة البرمجيات ومعدات الإعلام الآلي.

INDICATOR

تشير إلى البيانات المتعلقة بما يرتبط بعملية الاختراع والابتكار والتقدم التكنولوجي في شتى المجالات، وتتصل هذه المؤشرات بدعم بلد معين للبحث والتطوير بالإضافة إلى تخصيص مبالغ كبيرة لهذا القطاع. بالإضافة إلى براءات الاختراع والمنشورات العلمية.

تتمثل في المؤشرات القائمة على بيانات التعليم والتدريب، والتي تسمح بتقييم المعارف والمهارات المكتسبة، بالإضافة إلى مؤشر مخزون رأس المال البشري والاستثمار فيه من خلال تخصيص مبالغ يتم رصدها في سبيل تطوير وتحسين عملية التدريس وتدريب الراشدين، وفتح معاهد متخصصة ومراكز تعاون مع الجامعات.

مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، التقى الاقتصاد المبني على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة، مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار نشاطات المعرفة والإنتاج، ونشر التكنولوجيا الجديدة.

مؤشر المعرفة العربي 2016

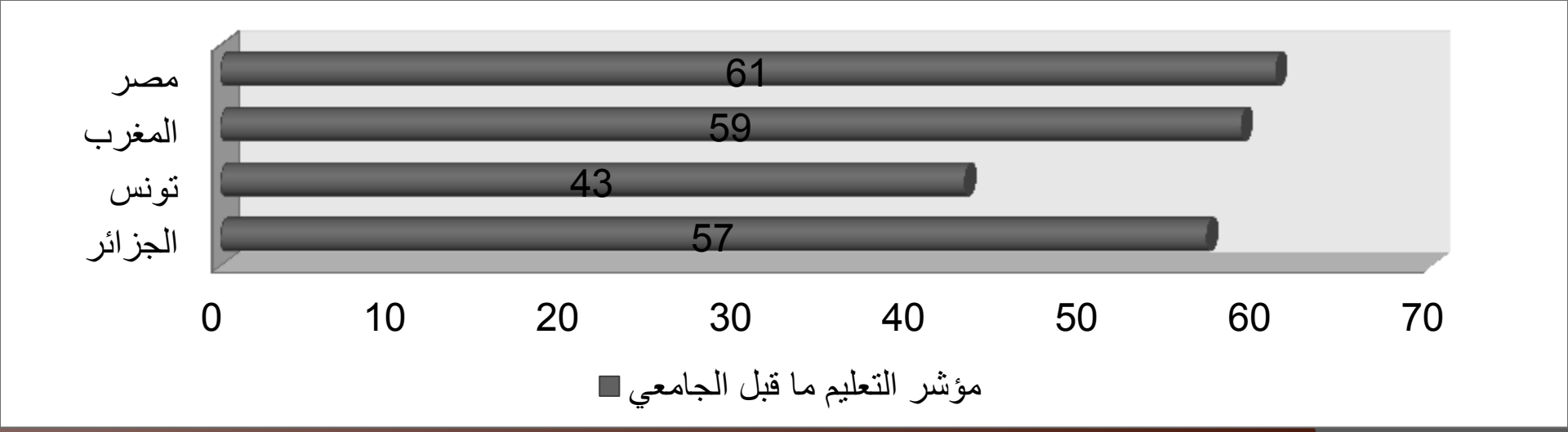

المؤشرات الفرعية لمؤشر التعليم ما قبل الجامعي في دول شمال إفريقيا

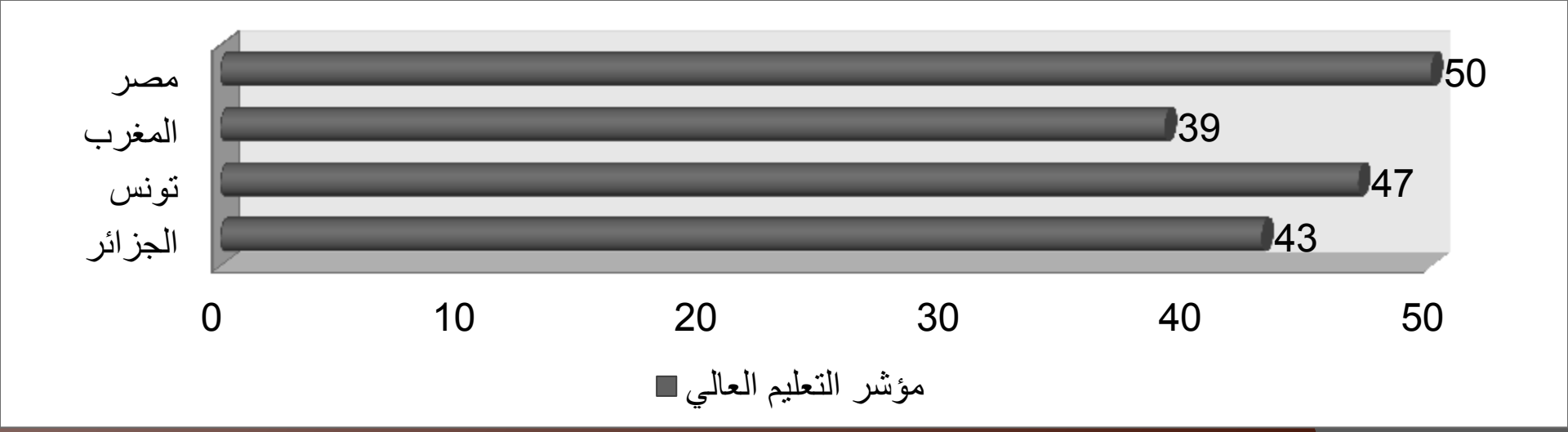

المؤشرات الفرعية لمؤشر التعليم العالي في دول شمال إفريقيا

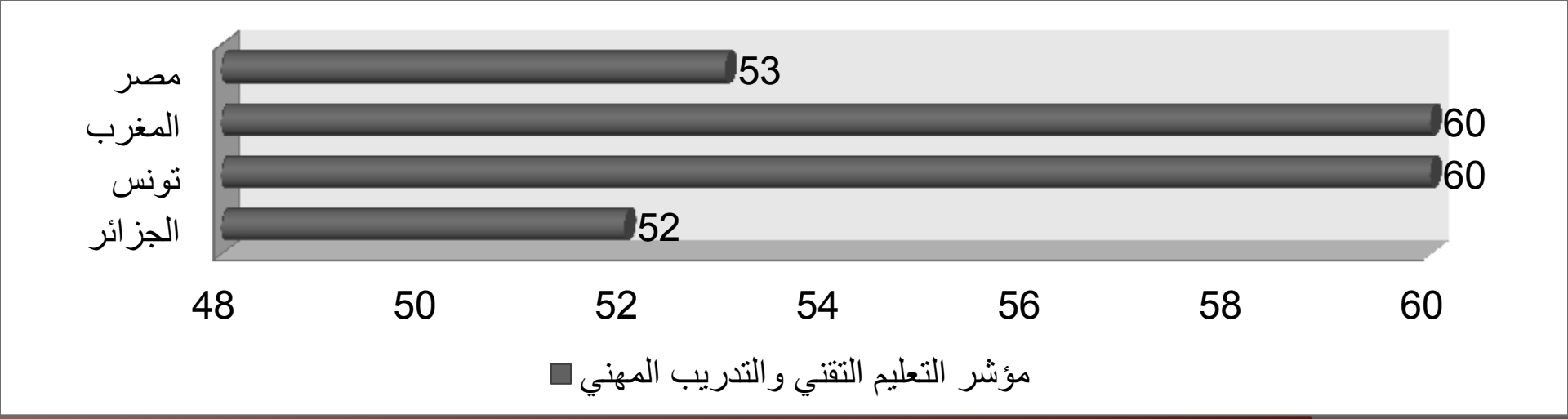

المؤشرات الفرعية لمؤشر التعليم التقني والتدريب المهني في دول شمال إفريقيا

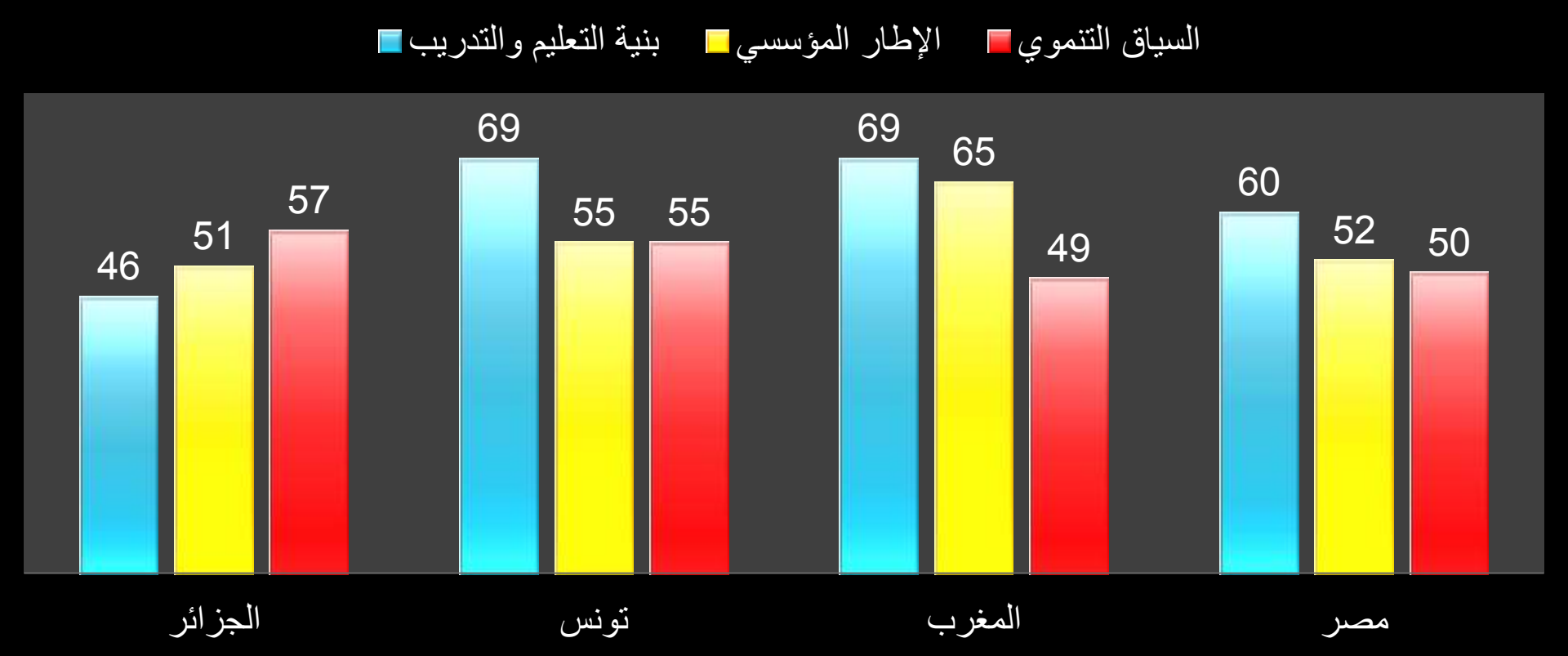

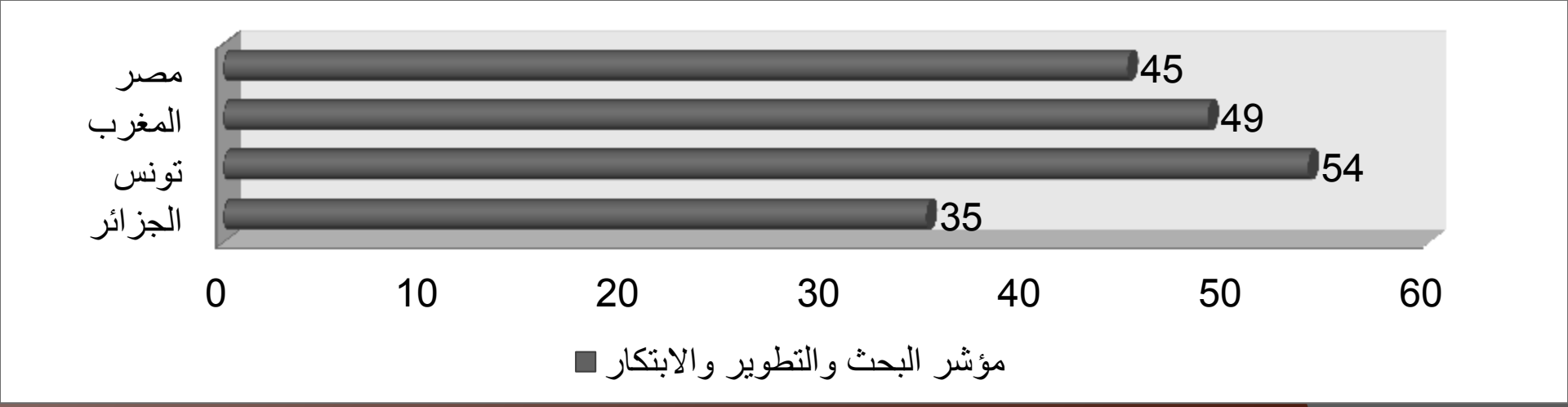

المؤشرات الفرعية لمؤشر البحث والتطوير والابتكار في دول شمال إفريقيا

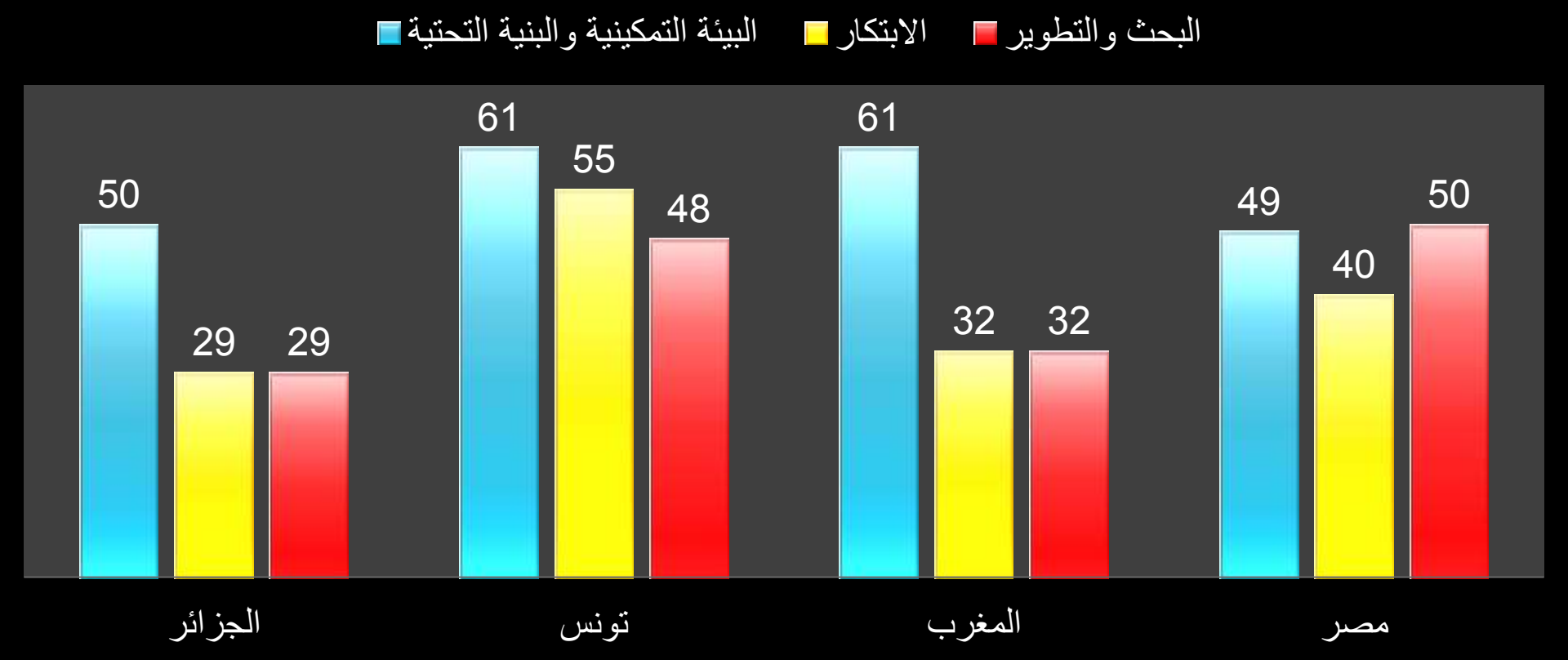

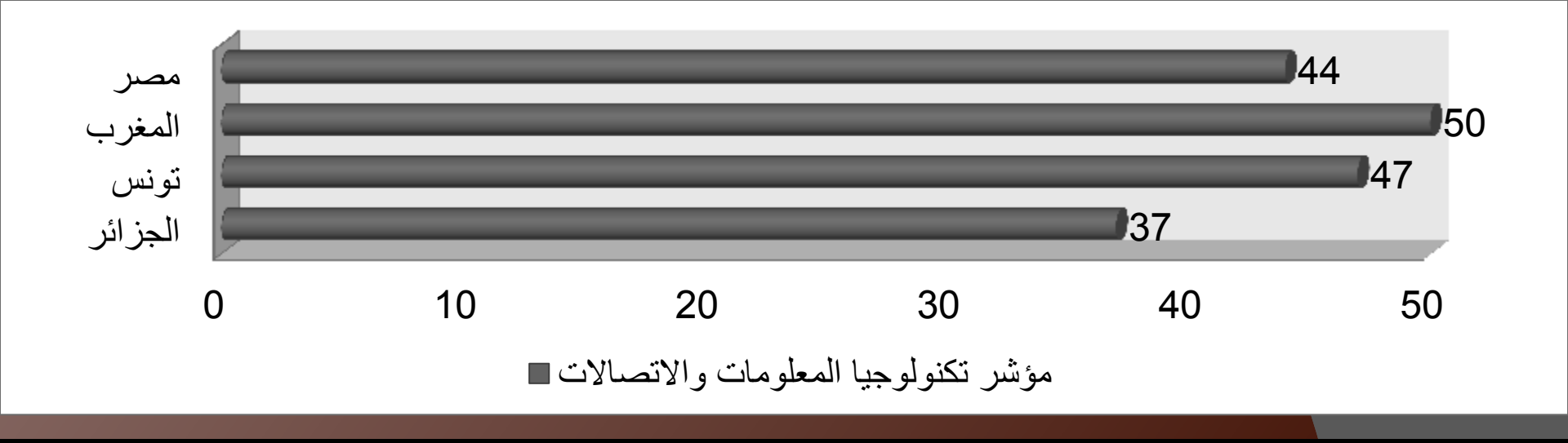

المؤشرات الفرعية لمؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول شمال إفريقيا

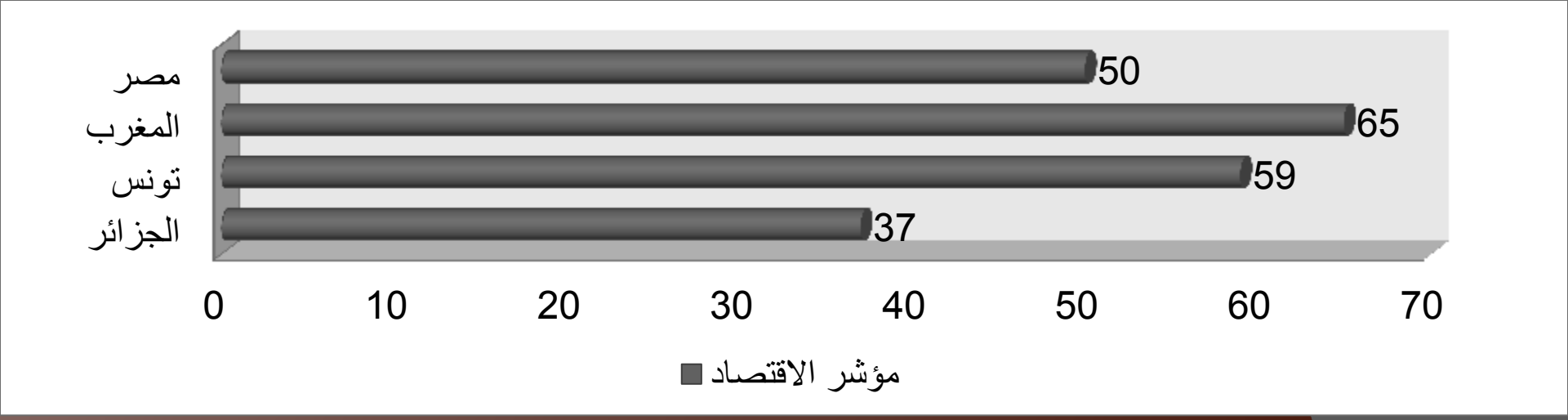

المؤشرات الفرعية لمؤشر الاقتصاد في دول شمال إفريقيا

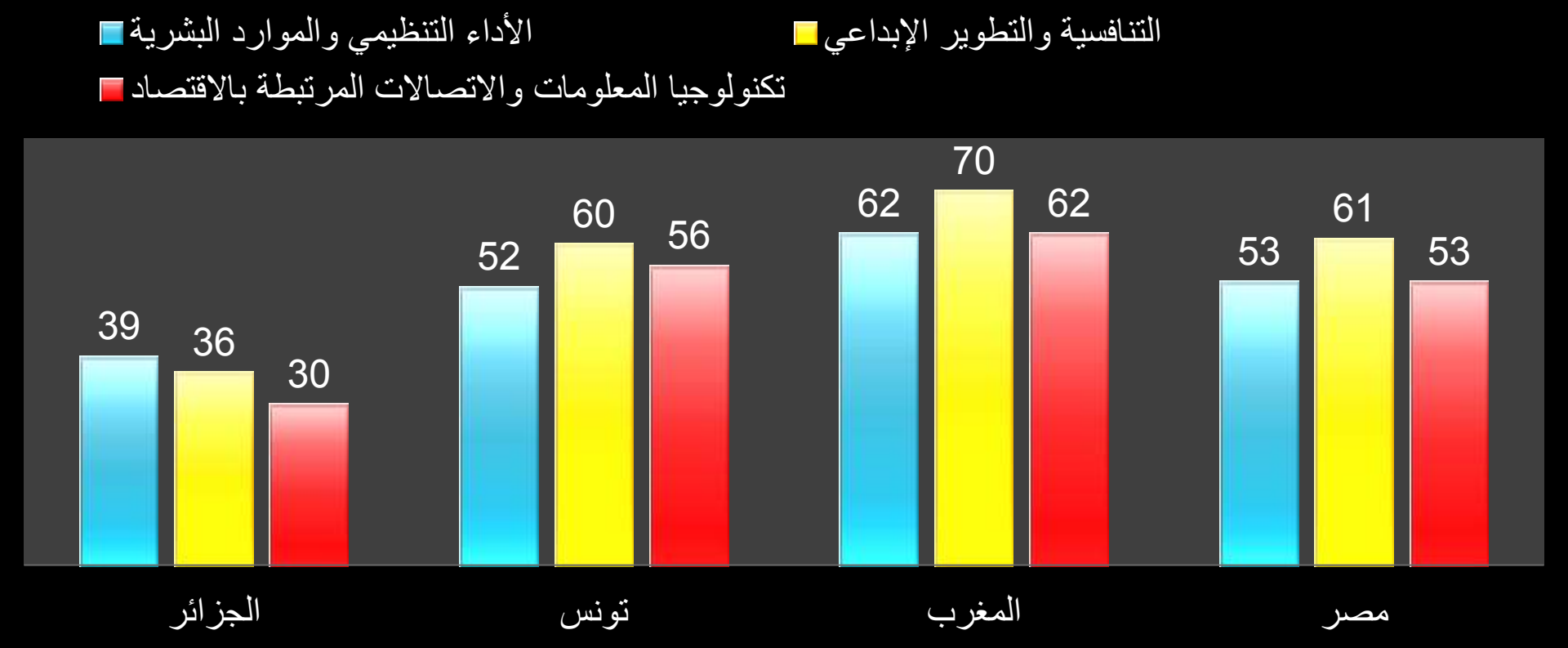

نتـــــــائج الـدراســـــة :

- أظهرت كل من الجزائر، تونس، المغرب ومصر سلوكا متشابها اتجاه تبني اقتصاد المعرفة، حيث تأتي النتائج المسجلة لمؤشرات المعرفة متقاربة عموما مع بعض الاختلافات الطفيفة، وقد يرجع ذلك إلى التقارب الاجتماعي والاقتصادي الذي تعرفه هذه الدول، لكن بصفة عامة لا تزال كافة هذه الدول تعاني من العديد من النقائص والعراقيل التي تؤهلها في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة على الأقل في الأمد القصير.
- بالرغم من العمل الكبير والجهود المبذولة من قبل حكومات الدول محل الدراسة في إنشاء وخلق بيئة مناسبة لتشجيع عمليات الإبداع والابتكار، سواء إداريا أو ماديا أو قانونيا، إلا أن ذلك لم ينعكس بصفة كبيرة على معدلات الإنتاجات الفكرية والعلمية بهذه الدول، ولا على حجم ونوع الابتكار بمختلف أنواعه ومجالاته، ما عدا تسجيل بعض الاستثناءات في بعض المحاور فقط بالنسبة للمغرب وتونس، وهو ما يؤثر على مؤشر المعرفة العربي بهذه الدول، ويلزمها بتفعيل البيئة الموفرة والسهر على جودة المخرجات لأنظمة البحث والتطوير والابتكار، من خلال إقامة هيئات تعمل ضبط نوعية التعليم بمراحله، وتحفيز الإبداع في كافة القطاعات.

○ أظهرت الجزائر تخلفا كبيرا في مجالات البنيات التحتية والبيئة التمكينية، الإطار المؤسسي، التي لها علاقة بمجالات اقتصاد المعرفة، كتكنولوجيا الإعلام والاتصال، أداء الموارد البشرية، التنافسية، الابتكار والإبداع، مع الإشارة إلى أن الجزائر لا تتجاوز في هذه المجالات إلا دولا عربية تعرف ظروفا اقتصادية وأمنية صعبة جدا كالعراق، اليمن، سوريا، الصومال وغيرها. وفي المقابل تسجل تونس، المغرب ومصر، معدلات قريبة من المتوسط، مما يعني أن مزيد من الجهود سيسمح لها بتحقيق قفزات جيدة في هذه المجالات مستقبلا، أي على المدى المتوسط والبعيد، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار بعض الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها الدول محل الدراسة والتي أدت إلى تراجع هذه الدول في هذا الميدان.

توصيات الدراسة :

- تفعيل الجهود التي تشجع على خلق المعرفة واستخدامها، وعدم الاكتفاء ببناء المدارس ومراكز البحث دون تشجيع للبحث والإبداع.
- التوجه نحو الاهتمام بالجانب النوعي بدلا من الكمي فيما يخص قطاع التعليم سواء كان ما قبل الجامعة، أو التعليم الجامعي والتكوين المهني، مما يمكن من تحسين مستويات المخرجات التعليمية للنظام التعليمي كافة.
- تحفيز العقول المبدعة والسعي إلى توفير الشروط المواتية لها التي تدفع بها إلى مزيد من الإبداع والنتائج الإيجابية في دولها الأثلية، بدلا من توجهها نحو الخارج في ما يعرف بهجرة الأدمغة.
- إعادة النظر في الإطار التشريعي والإداري الذي يحكم عملية التعليم في مختلف أطواره انطلاقا من عملية توظيف المكونين والأساتذة، وصولا إلى متابعة المتخرجين، والاهتمام بالمتفوقين منهم.
- تفعيل وتشجيع وزيادة الوعي بضرورة تسجيل براءات الاختراع، والنشر على المستوى الدولي للبحوث العلمية في مختلف الميادين الحيوية.
- تطوير البنية التحتية المتعلقة بالتكنولوجيات الحديث من خلال فتح المجال أمام الخواص، مما يخفف العبء على الدولة، ويضمن خدمة أسرع وأجود بالنسبة للزبون.